نظام مقترح لتخفيض عجز الموازنة قائم على قاعدة معرفة

د. أكمل أنور راتب *

ملخص

المشكلة هي أن البلد تعاني من عجز في تمويل ميزانيته ولا تتبع أساليب جديدة لتخطيط الميزانية أو إيجاد بدائل مختلفة لتمويل الميزانية. لذا فإن فرضية البحث هي: عدم استخدام نظم الخبراء لتمويل الميزانية التى تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

والهدف البحثي هو زيادة مساهمة نظم الخبراء (النظم القائمة على المعرفة) في تمويل الميزانية العامة للدولة من أجل سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات. وكانت النتائج توصية بتطبيق نظام يقوم على المعرفة الحد من عجز الموازنة في مصر.

* مدرس نظم معلومات، كلية رمسيس للبنات.

Abstract

The problem is that the country suffers from a deficit in funding its budget and does not follow new methods for planning the budget or finding various alternatives to finance the budget. So the Research **hypothesis** is: the Failure of using expert systems to finance the budget leads to a worsening of the state budget deficit.

The research **objective** is to increase the contribution of expert systems (knowledge-based systems) in financing the general budget of the State in order to bridge the gap between income and expenditure. **The results were**, applying system based on a knowledge reduce budget deficit in Egypt.

1/1 مقدمة:

تمثل الموازنة العامة للدولة محورا أساسيا في تحقيق الأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها. كما أن الموازنة هي في الواقع ترجمة حقيقة لتنفيذ الخطة الاقتصادية والمالية لعام مقبل.ونظراً لأهمية الموازنة وما تحققه من طموحات وأمال لأفراد المجتمع فقد تم دراسة إيرادات ونفقات الموازنة العامة بهدف إيجاد طرق بديلة لتمويل الموازنة ومراجعة بنود النفقات بهدف تخفيضها من خلال نظام مبنى على المعرفة. ومن ثم فإن **مشكلة البحث** تتمثل في العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة في مصر، بسبب ضعف استخدام النظم الخبيرة ونظم دعم القرار في إيجاد بدائل لزيادة إيرادات الدولة وتقليل النفقات.

2/1 فرضية البحث:

عدم استخدام النظم الخبيرة في تمويل الموازنة يؤدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة .

3/1 هدف البحث:

العمل على زيادة مساهمة نظم الخبيرة (نظم مبنية على المعرفة) في تمويل الموازنة العامة للدولة بهدف سد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات.

4/1 حدود البحث:

تحليل العوامل المؤثرة على إعداد خطة الموازنة.

5/1 منهجية البحث:

يقوم البحث على منهج الاستنباط من خلال التعرض للمدخل الاقتصادي فيما يتعلق بعجز الموازنة، كذلك استعراض التجارب السابقة في هذا المجال. وسوف يعتمد في البحث في جمع البيانات على المصادر التالية:

1- تقارير وموازنات وزارة المالية.

2- الكتب والمراجع.

3- أجراء المقابلات الميدانية مع المعنيين في الموازنة العامة.

4- استخدام الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت).

6/1أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى التالي:

1- الدور الهام الذي تلعبه الموازنة في تنمية المجتمع.

2- اخذ العوامل المؤثرة في إعداد الموازنة بعين الاعتبار يؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية والعينية.

3- النهوض بالمؤسسات من حيث طريقة إدارتها لمواردها.

4- وسيلة لتقييم أداء المؤسسة.

7/1 خطة البحث:

تتمثل خطة البحث في التالي:

- بنود موارد ونفقات الموازنة.
- عجز الموازنة في الفكر الاقتصادي والدراسات السابقة.

– نظام مقترح لتخفيض عجز الموازنة قائم على قاعدة معرفة.

8/1 بنود موارد ونفقات الموازنة:

تتمثل مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة في التالي:

1/8/1الموارد الذاتية المتاحة:

تمثل الموارد الذاتية المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام الجاري والرأسمالي وعلى أساسها تتحدد الموارد المقترضة في صورة القروض وأذون وسندات الخزانة، وبالتالي فهي تحدد قيمة الدين الداخلي والدين الخارجي وما لهما من تأثير على معدلات التضخم، والإنتاج، والنمو وغيرها وتتحدد قيمة الموارد الذاتية على أساس الطاقة الإيرادية للمجتمع وحركة النشاط الاقتصادي.

تتمثل الموارد الذاتية للدولة في التالى[1]:

1- فوائض الجهاز الإدارى للدولة:

وتتمثل في الفوائض الذي تحققها الوحدات الإدارية الحكومية والمصالح التابعة للجهاز الإداري للدولة وأهمها الضرائب، والجمارك، والرسوم، والإتاوات في صورة موارد سيادية تفرضها الدولة ومنها:

أ) الضرائب:

وتتمثل في الضرائب العامة على الدخول، والأرباح،والأشخاص الطبيعية والاعتبارية من شركات الأشخاص والأموال والذي تفرض عليهم بصورة مباشرة،

[1] موقع وزارة المالية ، الصفحة الرئيسية ، عناوين رئيسية ، سياسات الوزارة ، مصادر التمويل.

بالإضافة إلى ضريبة الدمغة وتتوقف هذه الحصيلة على الطاقة الضريبية للمجتمع وقانون الضرائب المؤثر على الوعاء الضريبي وعلى توسيع المجتمع الضريبي ونظم العمل في الجهاز الضريبي وكفاءة التحصيل.

ب) الجمـــــارك:

وتتوقف زيادة الحصيلة الجمركية على قانون الجمارك المعمول به وآثره على تشجيع الصادرات وخفض الواردات كذلك نظم الإعفاء ومدى السيطرة على التهرب الجمركي ونظم التحصيل الجمركي.

ج) الضرائب على المبيعات:

وهى تمثل الضرائب غير المباشرة الذي تفرض على السلع والخدمات والذي يتحمل عبئها النهائي مستهلك السلع أو الخدمات الخاضعة لها. وتتوقف حصيلتها على حالة الاقتصاد السوقي والتجاري من ناحية ومن ناحية أخرى على كفاءة الجهاز الضريبي ونظم العمل به والثقافة الضريبية في المجتمع.لقد استبدلت الضرائب على المبيعات بالضريبة على القيمة المضافة التى فرضت بالقانون رقم 67 لسنة 2016.

د) موارد سيادية أخرى:

وتتمثل في الإتاوات والرسوم التي تفرضها الدولة، مثل رسم تنمية الموارد، وإتاوات قناة السويس والبترول ومعظمها تنفق على تنمية وتحسين الخدمات للمواطنين.

2- فوائض وأرباح الهيئات الاقتصادية والشركات والبنوك:

وهى الفوائض والأرباح الذي تؤول إلى الخزانة العامة للدولة باعتبارها صاحبة حق الملكية في العديد من الهيئات الاقتصادية والشركات العامة والبنوك وأهمها:

أ - فوائض هيئة قناة السويس وهيئة البترول.

ب- فائض البنك المركزي والبنوك العامة، وهى عبارة عن فوائد القروض الممنوحة من الدولة إلى بعض الجهات والقروض المعاد إقراضها عن طريق الخزانة العامة للدولة وأرباح الشركات والمؤسسات العامة المملوكة للدولة.

3- الموارد الذاتية الأخـرى:

وتمثل مخصصات واحتياطيات تكونها بعض الجهات وذلك لاستعاضة واستبدال ما تم إهلاكه من الآلات والمعدات والأثاث بالإضافة إلى القيمة التخريدية لهذه الآلات والمعدات.

كما تتمثل حصيلة الخصخصة الناتجة عن بيع الأصول العاطلة المملوكة للدولة.

بالإضافة إلى أية معونات، ومنح خارجية أو داخلية من جهات ومنظمات ودول أجنبية.

4- الأقساط المحصلة:

وتتمثل في أقساط القروض السابق منحها من الدولة الى بعض الجهات الداخلية والخارجية أو المعاد أقراصها عن طريق الخزانة العامة.

5- حصيلة الأوعية الادخارية:

وتتمثل في نتائج الأوعية الادخارية المملوكة للدولة من صناديق التأمينات الحكومية وصناديق توفير البريد وشهادات الاستثمار وغيرها.

2/8/1الموارد المقترضة المتاحة: وتتمثل في التالي:

1- أذون وسندات الخزانة العامة:

وهى عبارة عن أذون خزانة وسندات خزانة تصدرها الخزانة العامة للدولة بمعدل فائدة وشروط معينة وتستخدم لسد العجز الجاري نظرا لطبيعتها الزمنية.

2-القروض والتسهيلات الائتمانية المحلية والخارجية:

وتتمثل معظمها في القروض من بنك الاستثمار القومي وبإضافة إلى القروض والتسهيلات الائتمانية المحلية من بعض البنوك الأخرى.

9/1 يتمثل التصنيف الحالي للنفقات العامة فى التالي[1][(2)]:

أولاً:المصروفات وتتكون من ستة أبواب، هى:

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين.

الباب الثاني: شراء السلع والخدمات.

[(2)]عبد الله شحاتة خطاب ، صالح عبد الرحمن أحمد ، 2008 ، الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية، جامعة القاهرة

الباب الثالث: الفوائد.

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ثانياً: حيازة الأصول المالية.

الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية.

ثالثاً: سداد القروض.

10/1 عجز الموازنة في الفكر الاقتصادي والتجارب السابقة:

يرتبط العجز في الموازنة بمدى الدور الذي تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي، وفيما يلى عرض مختصر للقياس الاقتصادى فيما يتعلق بعجز الموازنة:

1/10/1 عجز الموازنة في الفكر الكلاسيكي[3]:

يعتمد هذا الفكر على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن الموازنة سوف تكون متوازنة بشكل تلقائي، ومن ثم لا وجود لعجز الموازنة لديهم. حيث يقتصر دور الدولة على الدفاع والأمن دون تدخل فى النشاط الاقتصادى.

2/10/1 عجز الموازنة في الفكر الكنزى[4]:

[3] سيد البواب (2002)، "عجز الموازنة العامة للدولة : النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، الطبعة الأولى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس

[4] سيد البواب ، المرجع السابق ص82-83

يقوم الفكر الكنزى على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضخ المزيد من الإنفاق العام من اجل حفز الطلب الكلى حتى إن ترتب على ذلك حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة ويلاحظ فى الفكر الكينزى أنه فى حالة تعرض الاقتصاد لبطالة مثلا، فيمكن للدولة اللجوء إلى الاقتراض من اجل تمويل الزيادة فى الإنفاق العام، أما فى حالة تعرض الاقتصاد إلى موجات تضخمية، فقد رأى كنز أن علاج هذا التضخم يكون من خلال إحداث فائض فى الموازن العامة، من خلال زيادة الضرائب عن النفقات العامة.

3/10/1 عجز الموازنة في الفكر النقدي[5]:

طالب النقديون بضرورة تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وبصفة خاصة النفقات الاجتماعية، والاستثمار الحكومي وتخفيض حجم القطاع العام (قطاع الأعمال العام حاليا في مصر).

4/10/1 عجز الموازنة في الفكر الكينزى الجديد[6]:

لم يؤمن أصحاب هذا الفكر بحتمية وجود توازن سنوي في الموازنة العامة للدولة في الأجل القصير وإنما العبرة بضرورة توافر هذا التوازن في الأجل الطويل بحيث يزداد الإنفاق العالم في فترات الكساد وإحداث فائض ما في الموازنة لعلاج التضخم.

5/10/1التجارب السابقة[7]:

[5] عادل المهدى (2004)، " التوقعات ودورها فى تفسير أزمة الركود فى الاقتصاد المصرى"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان.
[6] مثل جون تايلور ، وجيمس توين ، وهيلر.

تتعدد الأسباب التي تدفع الحكومات لاتخاذ الإجراءات التقشفية، وهو ما يستتبعه بالضرورة التنوع في طبيعة هذه الإجراءات وحجمها باختلاف كل دولة والتحديات التي تواجهها، بيد أن الدافع المشترك لجميعها يتمثل في السعي إلى الحد من العجز في موازناتها العامة. ومن أبرز تجارب الدول في هذا الشأن ما يلي:

1- اليونان: في أعقاب أزمة الديون الحكومية التي ضربت الاقتصاد اليوناني في أبريل 2010، كشف رئيس الوزراء اليوناني أنتونيس ساماراس، في أول اجتماع لحكومته في يونيو 2012، عن حزمة من القرارات الحاسمة التي تقود إلى خفض النفقات وإرضاء الطبقات الفقيرة في الشعب، حيث أعلن عن تخفيض مرتبات أعضاء الحكومة بنسبة 30%، وأيضاً تخفيض عدد السيارات الموضوعة تحت تصرف الوزراء والمسؤولين الحكوميين بشكل عام. كما أعلن ساماراس عن خفض الدعم المُقدم من الدولة للأحزاب السياسية بنسبة 20%، وذلك بهدف تقليل النفقات لسد عجز الموازنة الكبير واستعادة الثقة بين المواطنين والحكومة.

2- **البرازيل:** قامت رئيسة البرازيل ديلما روسيف بتقليص نفقات 8 وزارات في حكومتها وثلاثة آلاف عامل في إشارة إلى الإجراءات التقشفية الإصلاحية التي تتخذها، كما أنها قلَّصت راتبها الشخصي ورواتب نائب الرئيس وبعض القادة بنسبة 10%، وأكدت أنها ستستبعد 20% من نفقات حكومتها.

(7) المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،" حدود فعالية خفض نفقات الوزراء" في تجارب التقشف الحكومي" ، 2016، أبوظبي

3- **فرنسا:** بعد تولي الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الحكم في مايو 2012، قررت الحكومة الفرنسية في أول اجتماع لها تقليص رواتب هولاند والوزراء بنسبة 30%. كما وقَّع الوزراء على ميثاق شرف وعدوا فيه بتقليص نفقات تسيير وزاراتهم بما في ذلك استخدام القطار بدل الطائرة إذا كانت الرحلة لا تتطلب السفر جواً.

وبعد التعديلات، بات راتب هولاند الشهري 14910 يورو قبل الضرائب والضمان الاجتماعي، بدلاً من 21300 يورو، ويتقاضى رئيس الوزراء راتباً مماثلاً لرئيس الجمهورية. وأصبحت رواتب الأعضاء الآخرين في الحكومة 9940 يورو بدلاً من 14200 يورو في عهد الرئيس السابق ساركوزي.

4- المملكة العربية السعودية: أصدر مجلس الوزراء السعودي، يوم 26 سبتمبر 2016، أوامر ملكية تقضي بخفض رواتب الوزراء بنحو 20%، بالإضافة إلى تخفيض قيمة المكافأة والإعانات الممنوحة لأعضاء مجلس الشورى لأغراض السكن والتأثيث بنسبة 15%، علاوة على تخفيضات أخرى تطال المبالغ الممنوحة للأعضاء لشراء السيارات، وتكاليف قيادتها وصيانتها وما تستهلكه من وقود.

5- تونس: قرر رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد، في سبتمبر 2016، تخفيض المنح والامتيازات المُخوّلة لأعضاء الحكومة بنسبة 30% من مقدار المبلغ الشهري الذي يتقاضونه، كما ينص القرار على خفض بنسبة 20% من حصة وقود السيارات الشهرية التي يحصل عليها أعضاء الحكومة. ويمثل هذا التخفيض في المنح والامتيازات ما قيمته ألف دينار شهرياً (454 دولاراً).

11/1 نظام مقترح لتخفيض عجز الموازنة قائم على قاعدة معرفة:

تمول الدولة مؤسساتها من خلال الموازنة العامة وبناء على احتياجات كل منظمة ولكن يرى الباحث ضرورة أجراء الاتى قبل إعداد الموازنة.

تصميم جديد للهياكل التنظيمية للدولة بدءا من المستوى الأعلى إلى الأسفل مع مراعاة ضرورة عمل اللأتى:

1- دمج الوحدات المتشابهة (مثل الوزارات).

2- إلغاء أية إدارة يمكن الاستغناء عنها.

3- التوسع في الفروع لخدمة الأماكن المحرومة.

4- تغير نشاط الوحدات التي لا تقدم خدمات.

5- تغير نظم اللوائح والقوانين، بما يسمح بالاعتماد على التمويل الذاتي والرقابة الفاعلة على المنظمة.

6- مناسبة حجم المنظمة مع حجم الخدمة المقدمة.

7- ضمان جودة الخدمة المقدمة.

8- معقولية تكلفة الخدمة.

9- إعادة توزيع للعاملين الحاليين إلى الوظائف الجديدة.

10- ربط بقاء المسئولين في مناصبهم بما يحققوه من أهداف الخطط المعدة سابقا.

11- التمويل الذاتي للمنظمة: في الطرق المختلفة السابقة لإعداد الموازنة يوجد عامل مشترك أساسى وهو الاعتماد الكلى على الدولة في تمويل نفقاتها. وفي قاعدة المعرفة سوف يتم العكس، حيث سوف يتم اعتماد المؤسسة في تمويلها على التمويل الذاتي (من خلال زيادة الإيرادات وتقليص المصروفات) من خلال فترة انتقالية ولتكن خمسه سنوات يتم تخفيض قيمة تمويل الدولة للمؤسسة حتى تعتمد على الذات بالكامل (إن أمكن) وفيما يلي دور نظم المعرفة على مستوى الدولة في مساعدة المنظمات الحكومية في زيادة الإيرادات وتقليص المصروفات.

1/11/1 زيادة الإيرادات ويتم ذلك من خلال التالي:

1- زيادة الحصيلة الضريبية والرسوم والغرامات، وذلك من خلال:

1- فرض ضرائب على المعاهد التعليمية الخاصة (مثل المعاهد، والجامعات، والأكاديميات).

2- إدخال شرائح جديدة للضرائب مثل (البائعين، وشركات الصيانة) .

3- فرض الضرائب على التجارة غير الرسمية، وذلك مقابل خدمات (صحية، تأمينية ..الخ).

4- إعداد نظام معلومات متكامل لمؤسسات الدولة تضمن تتبع أرصدة الإفراد، ومن ثم التقليل من حدة التهرب الضريبي والمساعدة في معرفة مستحقي الدعم.

5- تحصيل المتأخرات الضريبية.

6- التصالح بالغرامة للمتهربين ضريبيا.

7- معالجة ثغرات التهرب الضريبي.

8- إقرار نظام ضريبي عادل وصارم يرفع معدل الاستقطاع الضريبي إلى 35% على الأقل من أرباح الشركات، وعلى دخول الأغنياء، أسوة بما تفعله الدول كافة بما فيها الولايات المتحدة، وبريطانيا وغيرهما عند الأزمات ومع إجراءات متكاملة لإصلاح المنظومة الضريبية (تشريعياً، إدارياً، تنظيمياً، جنائياً، إعلامياً، إعلانياً). ومن شأن هذا وفقاً لكل تقديرات الخبراء في مجال الضرائب والخبراء الاقتصاديين أن يزيد الإيرادات الضريبية بأكثر من 80 مليار جنيه إلى 150 مليار جنيه.

9- فرض رسوم على الإعلانات التي تذاع بكثرة على المحطات الفضائية.

10- إيجاد آلية لتحصيل الغرامات والتوسع في تحصيل المخالفات (مثل حرق قش الأرز، وتوقيع الغرامات الضخمة على مخالفات المباني (صاحب العقار، والساكنين، والمسئول).

11- التأكد من القيم الحقيقة للفواتير التي تقدم للمستهلكين.

12- وجوب صدور قانون يحدد هامش الربح على السلع والخدمات ونسبة الضرائب.

13- ضرورة ضم الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة.

2- أقامة المشروعات ومن أمثلتها ما يلى:

1- إقامة المشروعات البديلة للسلع المستوردة (من خلال قاعدة بيانات السلع المستوردة موضحة قيمة الاستيراد سنويا،وكمية السلع المستوردة،والجودة وسعر البيع).

2- المشروعات التي تدر دخل كبير للدولة مثل

- تنمية منطقة المثلث الذهبى (وذلك من خلال إقامة صناعات تعدينية واستثمارات زراعية فى كل من محافظة سوهاج وقنا والبحر الأحمر، بالإضافة إلى مشروعات عقارية وإنشائية).
- كذلك إنشاء مصانع متخصصة فى جميع أنواع المواتير.
- إنشاء مصنع لتصنيع التكاتك وقطع غيارها.
- تحويل ميناء سفاجا التعديني إلى ميناء صناعي.
- إقامة مدينة كبيرة للمنتجات اليدوية.

3- مشروعات بهدف تصدير المنتجات في القطاعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية مرتفعة , سواء كانت فعلية أو محتملة , وخاصة في مجال (الغزل والنسيج والملابس الجاهزة).

4- إقامة المشروعات التي تخدم قطاعات الدولة بأقل عدد ممكن من العاملين (مثل شركات أدوية للتأمين الصحي) مما يؤدى إلى تقليل نفقات التأمين الصحي.

5- مساعدة الدولة للشباب لإقامة مشروعات برأس مالهم (يسهم فى الحد من الهجرة غير الشرعية).

6- الاستفادة من الشباب الغير ملتحق بالخدمة العسكرية فى إقامة وتشغيل المشروعات الجديدة (تقليل تكلفة العمالة أو الاستمرار فى العمل).

7- تفعيل قرارات وزاره الداخلية بالإفراج الشرطى عن كافه المسجونين وخاصة أصحاب المدد الطويلة من (5سنوات – 25سنه) وذلك عن طريق الخروج بنصف المدة فى حاله القيام بالعمل فى مجالات الزراعة والبناء والإسكان والتعبئة والتغليف وغير ذلك.

8- عودة الدولة لإقامة المشروعات بدلا من التى بيعت مثل شركة النصر للاستيراد والتصدير وذلك من خلال طرح أنشطة معينة يقوم الشعب بتمويلها في مقابل حصة من الأرباح أو تشغيل من يساهم.

9- الاستغلال الجيد لبحيرة السد العالي.

10- زراعة 2 مليون فدان حول بحيرة السد العالي وهى أراضى تتسم بغزارة طمي النيل.

11- التركيز على التنمية الزراعية التى تقوم على التكامل بين الزراعة والتصنيع الزراعى وسائر الصناعات والأنشطة المرتبطة بهما مثل التسويق والتوزيع والتصدير.

12- إنشاء مزارع عملاقة تتبع جهاز الخدمة المدنية وتستمد مصدر المياه من المياه المالحة وتزرع بالقمح لخفض تكلفة الرغيف.

13- وضع أولوية للمشروعات المتعثرة أو المتوقفة حيث أن عدد المصانع المتعثرة والمتوقفة يبلغ عددها 871 مصنعاً، منها 27 متعثر فعلياً مع البنوك، و 80 مصنعاً لأسباب غير بنكية مثل مشاكل مع جهات أخرى، إلى جانب 107 مصانع غير متعثرة غير أنها تحتاج لتمويل.

14- ضرورة القيام بجهد ميداني أكثر لحل مشكلات الوحدات الإنتاجية المتعثرة في مجال الصناعة, والإنتاج الزراعي والحيواني والداجني , وخدمات الإصلاح والصيانة وغيرها. ويراعي عدم الاكتفاء بالحلول التقليدية متمثلة في رصد المخصصات المالية ومتابعة إنفاقها بطريقة مكتبية.

15- التعجيل بتطبيق مجموعة من الخطوات العملية السريعة لإنقاذ قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من القطاعين العام والخاص , والذي يستوعب قرابة25% من العمالة الصناعية , درءا لمفاسد التسريح المحتمل للمشتغلين, وتحقيقا لهدف توسيع وتنويع الصادرات المصنعة , ضمن المجموعة السلعية القطنية التي تمثل الموطن التقليدي للميزة النسبية المصرية في التجارة الدولية.

16- تطوير منظومة من السياسات والإجراءات في عدد من المجالات , منها: وضع برنامج عاجل , ينفذ ميدانيا بمشاركة مباشرة من أعلي المسئولين

المعنيين في الدولة , من أجل إنقاذ الشركات التي صدرت بشأنها أحكام قضائية ببطلان (الخصخصة).

17- إنشاء مصانع لغزل القطن طويل التيلة.

18- القيام بخطوات فعالة لتشجيع المشروعات الصغري والصغيرة والمتوسطة, في مجالات الإمداد بالقدرات المالية والإدارية والفنية والتسويقية , نظرا لأهميتها الفائقة في مجال تشغيل الشباب وذلك بنظم تمويل جديدة منها القروض الحسنة والمشاركة المنتهية بالتمليك والإجارة المنتهية بالتمليك.

19- حل مشكلة اقتراض الشباب الموجه للمشروعات الفردية والشركات العائلية في الأنشطة المنتجة , سواء من الصندوق الاجتماعي للتنمية أو من البنوك أو مصادر التمويل الأخري , جنبا إلي جنب التوسع في الإقراض الميسر للمشروعات الصغري والصغيرة , بما في ذلك تقديم التمويل المناسب من الجمعيات الأهلية.

20- تطوير العمل الصندوق الاجتماعي وذلك على النحو التالى:

1- سعر الفائدة على القروض لا يتجاوز 3 % فى السنه (فائدة بسيطة).

2- متابعة التحصيل كل شهر أو كل أسبوع.

3- القيام بالتمويل المشروعات الصغيرة والزراعية مثل تربية الفراخ والأغنام والأبقار وعمل السماد البلدى وعمل التروس التى تقوم بالصناعات الحرفية واليدوية.

4- مراجعة الموقف الخاص بكل المسجونين من أصحاب عنبر الصندوق الاجتماعي ومراجعة المشروعات التى قاموا بها واستكمالها ليتم سداد المبالغ القديمة وكذلك المبالغ الجديدة.

5- الإعفاء الكامل من الضرائب لهذه المشروعات.

21- مشروع تعمير سيناء.

22- التكامل بين مصر وليبيا والسودان.

23- التعاون مع الجهات الخيرية فى إقامة المشروعات.

24- التركيز على الصناعات العنقودية من خلال إنشاء بنية صناعية مترابطة بهدف رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة.

25- فرض ضريبة على الإرباح الرأسمالية للبورصة، من الممكن كأي دوله في العالم أن تقوم بفرض ضريبة على الإرباح الرأسمالية للبورصة في حدود (2%) فقط من قيمه التعاملات.

3- منح التراخيص وذلك كالتالى:

1- وسائل الركوب (مثل التكاتك).

2- المباني المخالفة (بعد التأكد من ملكية الأرض وجودة المباني).

4- أخرى: مثل:

إيجاد مصادر غير تقليدية للإيرادات غير الضريبية والتى لم تدرسهما الحكومة

بشكل كافي مثل:

1- الرسوم السيادية على دخول ومغادرة البلاد. إذ تفرض الدولة رسم مغادرة قيمته 5 دولار على المسافرين جواً، مقارنة بحوالي 5 – 7 أضعاف هذا الرقم في دول متوسطة الدخل مثل اندونيسيا والفلبين و10 أضعافه في أستراليا. والمطروح هو رفع هذا الرسم لـ 20 دولار مع تطبيقه على المغادرة والوصول، علمًا أن عدد المسافرين عبر المطارات المصرية تخطى 30 مليون مسافر في 2013. كما أن قيمة الرسم المقترح غير مؤثر على سعر التذكرة ويمكن تحصيلها من شركات الطيران نيابة عن المسافرين بسهولة.

2- بيع بعض الأصول العامة، التي يمكن أن يديرها القطاع الخاص تحت إشراف الدولة دون احتكار أو تحميل أعباء أضافية علي المواطنين.علي أن هذه الأصول يجب أن تكون مميزة وذات قيمة مرتفعة حني يمكن توزيع الأثر المالي من بيعها على 3 – 4 سنوات ما يساهم في تقليل العجز تدريجيا. ومن الأصول المرشحة في هذا الإطار: رخص الاتصالات وقطع الأراضي الكبيرة وحصص ملكية في البنوك العامة.

3- امتلاك العقارات والمشروعات غير المملوكة لأفراد حيث تعتبر رأسمال ميت أو غير مستغل.

4- الاستفادة من الأبحاث العلمية وتسويقها.

5- الاستثمار الجيد لأموال التأمينات لزيادة قيمة العائد بدلا من دفع حصة

الحكومة في التأمينات.

6- التخطيط الجيد للاستغلال الأمثل لموارد الدولة التعدينية.

7- إنشاء شركات ضخمة للصيد في البحر المتوسط، البحر الأحمر، نهر النيل.

8- تطوير الأوتوبيس النهري من خلال زيادة عدد المحطات من 16 محطة إلى 28 محطة تمتد من منطقة القناطر شمالا وحتى حلوان جنوبا، كما يشمل أيضا زيادة عدد الخطوط على مراحل زمنية وتطوير المراسي وتطوير الأوتوبيسات لتصبح أكثر أمانا وأسرع ومكيفة وأقل استهلاكا للوقود.

9- وضع نظام للاستفادة من أراضى وممتلكات الدولة.

10- تقديم خدمات جيدة بسعر عالي (مثل المدارس والمستشفيات).

11- استغلال قصور وفنادق الدولة غير المستخدمة.

12- طرح مبادرة علي رجال الأعمال، بحيث نأخذ مليون جنيه من كل رجل أعمال ويتم وضعها في حساب بالبنك المركزي ويتم إيداع هذه المبالغ لمدة خمس سنوات بدون فوائد، وتستغل هذه الأموال في بناء مصانع وتشغيل عمال وقبل نهاية السنوات الخمس سيتم سداد هذه المبالغ من أرباح المشروعات.

13- إقامة مشروعات عملاقة بطرح أسهم على الشعب لتمويلها، مثل مشروع قناة السويس الجديدة.

14- دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المنظم سيساعد في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ضوء تضخم حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر والذي بلغ في عام 2013 ما يعادل نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي تنتجها 2.7 مليون منشأة يعمل بها نحو خمسة ملايين عامل أو 66% من مجموع العمالة غير الزراعية في القطاع الخاص.

15- تسجيل الممتلكات العقارية الغير مسجلة التي يمتلكها 92% من المصريين وتبلغ قيمتها ما يقدر بنحو تريليون جنيه في عام 2014 وتتركز ملكية 70% منها في أيدي أصحاب الدخل المنخفض.

16- تطوير نظام التحصيل (مثل الكهرباء، والغاز، والمياه..الخ.) مثل تطبيق النظم الآلية أو تتبع المشتركين.

17- التسعير السليم للموارد الطبيعية وعلى رأسها منتجات المناجم، والمحاجر، والطاقة ومختلف الموارد الناضبة، بما يحقق ترشيد الاستهلاك والعدالة في توزيع الثروات بين أبناء الوطن، وكذا ما بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.

18- منع بيع أراضي الدولة أو تخصيصها بدون ثمن أو بثمن بخس وتافه

والالتزام ببيعها طبقا لقانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم 21 لسنة 2013 وعلى أساس المزايد إلا فى حالات الشباب وغيرها من الحالات الخاصة.

19- إعادة النظر في إيجار العقارات المخصصة للمسئولين، والأحزاب، والشخصيات والجهات والتي تم تأجيرها بمبلغ لا يزيد على 5 % من أجرة العقار الحقيقية.

20- الاستفادة من العلماء المصريين بالخارج بعودتهم لمصر واستقطاب الطلاب الأجانب للدراسة في مصر.

21- الاهتمام بشركات القطاع العام والأعمال العام، ووضع خطة استراتيجيه حقيقية لتشغيل هذه الشركات وزيادة فرص التشغيل بها من أجل زيادة الإنتاج والصادرات من ناحية، وتخفيف حدة التوترات العمالية من ناحية ثانية، وتشجيع المنافسة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص من ناحية ثالثة، وزيادة إيرادات الخزانة العامة من ناحية رابعة.

22- حصر المخزون الراكد فى الوحدات الحكومية وعمل قاعدة بيانات له وطرحه للبيع بالمزادات العلنية.

23- استرداد أموال الفساد: وهنا لا بد من مراعاة الواقعية والممكن في هذا المجال. والحل هو أن يطلب إلى هؤلاء (وهم معروفون لاسيما للأجهزة الأمنية) أن يجلبوا أموالهم للاستثمار في البلد وتشغيلها في مشاريع إنتاجية.

24- تطوير وتحديث وميكنة مكاتب التوثيق بالشهر العقاري وربطها بمركز معلومات على مستوى الدولة، حيث تم بدء هذا المشروع بشكل تجريبي على مستوى 100 مكتب من مكاتب التوثيق بالتعاون بين وزارتي العدل والاتصالات ومن المنتظر طرح إعادة تأهيل جميع مكاتب التوثيق على مستوى الجمهورية والبالغ عددها 400 مكتب إلى جانب تطوير البرامج العاملة بها والمعدات التكنولوجية.

وأضاف أن هذا المشروع سيمكن من استحداث خدمات إضافية تقدم من خلال مكاتب التوثيق وبصورة إلكترونية عبر استخدام شبكة الإنترنت، كذلك ربط قواعد البيانات الخاصة بمكاتب التوثيق بالجهات والهيئات المختلفة ذات الصلة.

25- تطبيق قانون المشروعات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص رقم 67 لسنة 2010 فى مشروعات البنية الأساسية فى المناطق المكتظة بالسكان والمناطق السياحية.

26- ضرورة ضم الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة، فتقرير "الجهاز المركزي للمحاسبات" في "2010/2009" قدر عدد الصناديق الخاصة ب"9800صندوق" بها أكثر من "1.1تريليون جنيه"

2/11/1 تقليص النفقات:

1- الدعم:

1- اعتماد نوع وكمية البنزين على نوع العربية ونشاطها والجهة المالكة (من خلال بطاقات البنزين).

2- الانتهاء السريع من إدخال الغاز الطبيعي لكل الوحدات المنزلية (بغرض توفير استيراد الغاز).

3- رفع دعم المياه والكهرباء لغير الاستخدام المنزلي.

4- تدرج شرائح قيمة الخصم للتأمين الصحي وفقا لنوعية وجودة الخدمات.

5- إلغاء الدعم الموجه للمواد البترولية للمصانع.

6- إلغاء الدعم الموجه للسلع التموينية للقادرين وغربلة بطاقات (المسافرين، المتوفين، والغير مستغليها ...).

7- إلغاء دعم السلع التموينية واستبدالها بمظلة الضمان الاجتماعى.

8- إلغاء الدعم للمزارعين.

9- إلغاء الدعم الموجه للمناطق الصناعية.

10- تحميل دعم أدوية على أدوية أخرى.

11- إلغاء حساب الدعم على أساس أيراد الفرصة البديلة.

12- الانتهاء من إعداد قاعدة البيانات الموحدة للمواطنين وتنقية شبكات الكروت الذكية من غير المستحقين وذلك لتحسين قدرة الدولة على ضبط مستحقي الدعم ورفع جودة الخدمات العامة والجهاز الإداري، وذلك عبر

ربط جميع المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يكون تسجيله على شبكة بطاقات التموين وبطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب بذات الرقم، كذلك عدم إصدار بطاقات ذكية جديدة إلا في إطار خطة التطوير.

13- إلغاء دعم الإسكان وإقامة مباني سكنية بمواصفات رخيصة (مثل تصميم مساكن حسن فتحى أو البناء بواسطة منتج"إنوفيدا"...).

2- ترشيد النفقات:

1 – العمل التطوعي (مثل العمل في البرلمان).

2- التزام البرلمان بعدم تشريع قوانين تتضمن صرف نفقات مالية جديدة أو استحداث

دوائر أو درجات وظيفية جديدة في القوانين.

3- إلغاء الايفادات والبعثات والاشتراك في المؤتمرات والندوات خارج الدولة ما لم يكن الاشتراك ضروريا وبموافقة مجلس الوزراء واستبدالها بالداخل أو تعاون مع الجامعات الأجنبية من خلال الفيديو المرئي.

4- إيقاف الاستهلاك التي تقوم بها دوائر الدولة للعقارات والأثاث والسيارات.

5- ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق تجنب إهدار المال العام وإنفاقه على الترف والمناسبات وذلك إلى جانب ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المبادرات والجهود الذاتية فى مجال الخدمات[8].

6- إعادة النظر بجيش الدرجات الخاصة في الوزارات والمحافظات والهيئات والبرلمان والدوائر وتقليص عدد هذا الجيش من وكلاء وزارات ومستشارين ومدراء ومفتشين وغيرهم من التسميات.

7- عدم تعيين موظفين جدد في دوائر الدولة كافة.

8- منع شراء المواد الكمالية كالسيارات والأثاث.

9- عدم أجراء تعاقدات أو مقاولات جديدة ما لم تمس الحاجة الضرورية لها.

10- النظر في أمكانية تخفيض بعض النفقات التي بالإمكان الاستغناء عنها كإلغاء السفارات في الدول التي ليس لها علاقات وتخفيض عدد الملحقيات الموجودة في السفارات إذ أن الملحقية التجارية في إي سفارة لا يمكن أن يقدم ما يقدمه الانترنت من أسعار وبضائع وتجارة على الرغم من تخصيص ملحقات تجارية وثقافية وعسكرية في دول لم نتعامل معها.

11- إلغاء المميزات المقدمة للسادة المسئولين مثل تخصيص السيارات.

[8] حسين حسين شحاتة، البرنامج الاقتصادى الإسلامي في معالجة مشاكل مصر الاقتصادية، سلسلة بحوث ومقالات في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

12- الكتب المدرسية (استبدالها بكتب رخيصة، كتاب الكتروني، ترجيع الكتاب أو دفع ثمنه).

13- إلغاء التأمين الصحي للطلاب.

14- إلغاء وجبات الطلاب.

15- ترشيد استهلاك الخدمات العامة (مثل الكهرباء والمياه والتليفونات) فى المصالح الحكومية.

16- عمل رقابة حكومية على القرى (مثل القرى السياحية) فى استهلاكها للخدمات العامة (مثل الكهرباء والمياه).

17- خفض أو الحد من نفقات الوزراء والمسئولين الرسميين مثل ما حدث في اليونان وإسبانيا والبرازيل وفرنسا وتونس والجزائر، ومؤخراً المملكة العربية السعودية.

18- إلغاء نفقات الأعياد والمواسم والمناسبات.

19- تقليص التكاليف الإدارية لتتماشى مع تكلفة الخدمة.

20- إلغاء بند التدريب الغير مثمر.

21- وضع أولويات الإنفاق.

22- شراء المستلزمات الحكومية من خلال جهة واحدة إجمالية لكل الوحدات للحصول على أسعار جملة بالإضافة لمنع التلاعب داخل الجهات المشتراة وذلك لوجود السوق المفتوح سواء داخل مصر أو خارجها.

23 – ترشيد استهلاك الأدوات الكتابية والمطبوعات وخلافه.

3/11/1 القروض وفوائد القروض وإدارة المال العام:

1- أنشاء مكتب مستقل للديون وهو مكتب إدارة الدين . تُناط بالمكتب المهام التالية:

- وضع استراتيجيّات تمويل الدين مقابل الكلفة الأدنى.
- تحليل التدفقات المالية من أجل خدمة الدين بصورة فعّالة.
- إدارة معدلات الفائدة ومخاطر العملة والسيولة.
- تحسين هيكليّة الدين الإجماليّة وتصنيف الديون.

2- تحميل كل قطاع من قطاعات الدولة بقيمة الديون.

3- استبدال قيمة قسط القرض والفوائد بمشروعات.

4- تخفيض سعر الفائدة بالتنسيق بين البنك المركزي والحكومة.

5- ترشيد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد لخفض مدفوعات خدمة عوائدها .

6- استخدام نظام الإجارة المنتهية بالتمليك بدلاً من الفوائد الربوية فى القروض المقدمة لقطاع الإسكان .

7- ضبط قيمة النقود المتداولة فى المجتمع وإيقاف أسلوب تمويل عجز موازنة الدولة عن طريق الإصدار النقدى أو إصدار السندات الحكومية ووضع الضوابط المنظمة لدور المصارف التجارية فى إصلاح النظام النقدي والمصرفى.

8- تحرير النظام النقدى من التبعية التامة للدولار.

4/11/1 إعادة هيكلة نظام الأجور:

1- وضع معايير جديدة لاحتساب الأجر والمعاش بما يحقق العدالة الاجتماعية(آخذا في الحسبان عدم التمييز وفقا لجهة العمل، مستوى المعيشة الثابت والمتغير).

2- الفاء الكادرات الخاصة.

3- تحجيم الحوافز والمكافآت.

4- وضع حد أقصى لإجمالى الدخل الشهري.

5- تحميل احور العاملين بالدولة والمشرفين على القطاع الخاص على القطاع الخاص (مثل التعليم الخاص).

5/11/1 نظام مقترح للخروج المبكر على المعاش:

يتم تقسيم العاملين بالدولة إلى فئات كالأتي:

1- النساء والرجال.

2- فوق الخمسين أو 25 سنة تأمينات.

3- الدخل اقل من 1200 جنيه.

4- المعوقين.

5- ذوي الأمراض.

1- بالنسبة للنساء يتم أعطاء قيمة معاش مبكر على حسب سنوات العمل أو قيمة المرتب الأساسى .

2- فوق الخمسين أو 25 سنة تأمينات . يتم صرف المعاش كاملا كما لو أكمل الستين عاما.

3- الدخل اقل من 1200 جنيه . عرض قائمة بالمشروعات ويتم تحويل قيمة المرتب والمعاش إلى أقساط أقامة المشروع.

4- المعوقين وذوي الأمراض يتم صرف المعاش كاملا مع خدمة جيدة للتامين الصحي.

5- يتم استبدال الوظيفة بمشروع يسدد قيمته بقيمة المرتب خلال فترة لا تزيد عن 5 سنوات.

6- في الدرجات الوظيفية العليا ولا يزيد السن عن 50 عاما يتم الخروج المبكر في مقابل تعيين احد الأقرباء.

7- وبصفة عامة توجد بدائل أخرى مثل:

- نسبة من المرتب.
- الحصول على مكافأة.
- الحصول على معاش ومكافأة.
- معاش شهري ثابت.
- معاش شهري متزايد.
- مشروع خاص.
- خدمة صحية متميزة.

6/11/1 تقليل عدد العاملين في الجهاز الإدارى للدولة بالتدريج وذلك من خلال:

1- إلغاء العمل بعد سن الستين.

2- إلغاء التعيينات الجديدة أو العمالة المؤقتة لحين عمل هيكل أدارى جديد.

3- إلغاء كل الوظائف الاستشارية والإنابة.

7/11/1 بدائل أخرى لتطوير العمل والتنمية:

<u>في مجال الزراعة:</u>

1- مراجعة السياسات الزراعية في مصر للعمل على الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية مستخدمة احدث الأساليب في عدم إهدار المياه، أو زيادة الإنتاجية أو استحداث بيئة زراعية أخرى بخلاف الطينية، بالإضافة الى الزراعات التصديرية والصناعية.

2- الاتجاه نحو الزراعة المنزلية.

3- استخدام المياه المعالجة وليست النقية في الزراعة.

4- الاستفادة القصوى من جميع أنواع المخلفات.

5- إقامة الصوامع الكافية لتخزين القمح المستزرع.

6- تأسيس شركة لإنتاج وتسويق البذور الزراعية.

7- المحافظة على الأراضى الزراعية وعدم تحويلها الى مساكن أو استخدامها فى الطوب وذلك بإنشاء البحيرات الصناعية، فبعد إنشاء السد العالي ونضوب الطمي من النيل، لجأ الفلاحون – للحصول على الطمي لتصنيع الطوب – إلى كشط الأراضي الزراعية، وكان اقتراح حسن فتحي هو إنشاء بحيرات صناعية لهذا الغرض؛ لأن البحيرة التي مسطَّحُها خمسة أفدنة ستعطي طميًا يعادل الطمي الناتج من سطح 100 فدان، لكنه أكد على اختيار الموقع المناسب، وتصميم البحيرة بحيث يمكن تجديد هوائها دوريًّا، وبحيث يمكن تعقيمها في الوقت نفسه، وبذلك يتم المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية، والحصول على كميات هائلة من الطمي.

<u>فى مجال الصناعة:</u>

1- أنشاء شركات مملوكة للدولة تقدم النظافة والصيانة والسلع للمصالح الحكومية.

2- منع استيراد السلع المستوردة والتى لها بديل محلى (خصوصا للجهاز الحكومي).

3- إيقاف تصدير أي سلعة لا يوجد اكتفاء ذاتي لها.

4- إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية من خلال:

أ – إنشاء وزارة مستقلة للثروة المعدنية والتعدين.

ب- وضع خطة استراتيجيه لتصنيع كافة مستخرجات الثروة المعدنية.

ج- تنظيم العلاقة بين هذه الوزارة والمحافظات، وإخراج أموالها من الصناديق والحسابات الخاصة.

في مجال التعليم:

1- إلغاء مجانية التعليم الجامعي والتركيز على التعليم الفني.

2- تغير نظم الدراسة في المدارس (مدارس مفتوحة، مدارس الكترونية، تعليم عن بعد، امتحانات الكترونية).

3- تطوير المناهج التعليمية والتركيز على الجانب العملى أكثر من الجانب النظرى.

في مجال الطاقة:

1- التقليل من استخدام وسائل النقل المختلفة في الطرق الطويلة واستبدالها بالقطارات فائقة السرعة (بما يخفض من تكلفة استهلاك الوقود).

2- التوسع فى إنتاج الطاقة من خلال تنمية آبار الغاز الطبيعى وتشجيع عمليات البحث والتنقيب وتأمين عقود استيراد الغاز لمواكبة الطلب المحلى مع التوسع فى توصيل الغاز للمنازل و إنشاء محطات جديدة للكهرباء.

3- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاعتماد على مصادر مختلفة لتوليد الكهرباء كإنشاء محطات كهربائية تعمل بالغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح الى جانب التوسع فى الربط الكهربائي و التجارة الدولية للطاقة، بالإضافة إلى إنشاء محطات نووية على المدى الطويل.

4- ترشيد الطلب على الطاقة و تعزيز الكفاءة على جانبى الإنتاج و الاستهلاك كالتوسع فى استخدام المصابيح الموفرة للطاقة، وتطبيق برنامج لتطوير إنارة الشوارع وآليات توزيع المواد البترولية المدعومة والسيطرة على منافذ تهريبها.

5- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج مثل قطاع البترول، من حيث مراجعة التنازلات الضخمة التي قدمت للشركاء الأجانب (نسبة الإتاوات، نظم التعاقد، حصص الشريك الأجنبي، بند استرداد التكاليف، نقل ملكية الأصول..).

<u>فى مجال السياحة:</u>

1- وضع خطة عاجلة للعناية والاهتمام بالمزارات السياحية والتغلب على ما يسئ الى وجه مصر الحضارى.

2- زيادة الاهتمام وتشجيع السياحة الداخلية بخطة تهدف الى الاستفادة بالإمكانات الحالية الى حين عودة السياحة الخارجية مع الاستمرار بعد ذلك فى تشجيع السياحة الداخلية لأنها الهدف الأكبر.

3- مناشده القائمين على الفنادق السياحية بأن تكون هناك أسعار مدعمة للسياحة للمصريين خلال الفترة القادمة،حتى تعود السياحة الى سابق عهدها.

4- لابد من تعديل توجهاتنا السياحية بحيث تبدأ الانطلاقة لتنشيط السياحة فى الفترة القليلة القادمة من السياحة الداخلية،ثم الاهتمام بعد ذلك بجذب المصريين فى الخارج للسياحة الى بلدهم. يليها الاهتمام بالسياحة العربية ثم السياحة الدولية،لان الاهتمام بترتيب هذا المثلث سيحقق نقطة التعادل فى الاستثمارات السياحية،ويقينا شر التعرض للازمات المفاجئة التى يترتب عليها انخفاض معدلات السياحة الدولية لمصر.

5- العمل على زيادة الرواد والزائرين الى مصر وذلك عن طريـق:

1- تسهيل إجراءات التصوير للأفلام الأجنبيه لأنها تعد دعاية مجانية لمصر وللسياحة المصرية.

2- تخفيض الرسوم التى تصاحب تصوير المناطق السياحية للأفلام سواء (الروائية) او(التسجيلية) الأجنبية.

3- العمل على زياده عدد السياح خاصة فى أماكن مثل (جنوب سيناء)كلها وليس (شرم الشيخ) فقط .

4- العمل على زيادة معدل صرف السائح الاجنبى لان مقياس الدخل القومى فى السياحة يقاس بما ينفقه السائح عندنا، فإذا كانت هناك مغريات سواء فى الإقامة او المزارات السياحية أو العاديات التى يشتريها كتذكار من مصر،او بعض المنتجات المصرية الأخرى التى يهوى السائح الاجنبى او العربي حملها معه من مصر. وإذا كان هناك اهتمام بتقديم كل هذا للسائح سوف ينفق أكثر وبالتالى يكون العائد اكبر من قدومه الى مصر بل سيفكر فى العودة اليها مرة ثانية وثالثة.

5- العمل على زيادة مدة بقاء السائح.

6- العمل على زيادة الرحلات التعليمية أو التعريفية والتى تعتبر الأهم بجانب الدعاية فى الدول الاوروبيه.

7- وضع إستراتيجية قومية لإدارة الموارد الأثرية.

8- مساهمه وزاره الثقافة والحكم المحلى فى زيادة الدخل القومى للدولة عن طريق زيادة عدد السائحين والزائرين لمصر وكذلك تنشيط السياحة الداخلية وذلك عن طريق التالي:

1- إقامة المهرجانات.

2- الآثار.

هناك مجموعات من الآثار ومقابر كاملة تقوم وزاره الثقافة بحفظها فى المخازن لدى وزاره الثقافة وإذا علمنا أن هذه المخازن ليست مكان جيد للتخزين وليس بها

تهويه. كذلك فأن أنواع السياحة للدولة هى (سياحة تاريخيه) أو (سياحة علاجيه) أو (سياحة مؤتمرات) وهذا متوافر فى مصر بأسعار بخسة نظرا لانخفاض قيمة الجنيه.

والمطلوب أن تصبح مصر بالكامل متحف مفتوح وان يتم خروج جميع قطع الآثار من المخازن وان توضع فى الميادين والشوارع بجميع مناطق الجمهورية وان تصبح كل محافظه من المحافظات لها سمه مميزه من هذه الآثار.

وان يكون هناك مهرجانات وأعياد سنوية لمختلف المناسبات.

لذلك علينا أن نبدأ من الآن فى أن يتم الاستعانة بمعظم خبراء السياحة سواء من (ايطاليا) أو (باريس) أو (النمسا) وغير ذلك من الدول التى لها خبرة طويلة فى كيفيه عرض أثار الدول وكيفيه الاستفادة منها وعلينا أن يكون هناك مشروع قومى يتم خلال الثلاث سنوات القادمة وهو أن تكون مصر عبارة عن متحف مفتوح فى كل شارع وكل ميدان وكل محافظه وكل مدينه وكل قرية يوجد أثر من الآثار، علينا أن نبرز المتاحف والمساكن التى يسكنها الزعمـــاء والمفكرين والمثقفين وغير ذلك من الكتاب والصحفيين والمثقفين وبذلك تصبح مصر قبله للوطن العربى وقبله للعالم كله وتصبح سياحة الآثار والسياحة الدينية تدر على مصر دخل كبيراً. والذى من شأنه المساعدة فى تسديد المديونية الموجودة على كاهل الخزانة المصرية وبذلك في هذه الحالة يتم توفير فرص عمل.

أخرى:

1- تقليص الواردات غير الضرورية، وإعادة هيكلة جدول وسجلات الموردين والمستوردين الذين زاد عددهم من أقل من 40 ألف مستورد في منتصف الثمانينات إلى 840 ألف مستورد في عام 2015.

2- إلغاء المواقف العشوائية وفرض الرقابة الحكومية عليها.

3- توزيع إمكانات التنمية بما يضمن مشاركة كل قادر من أبناء المجتمع فى العملية الإنتاجية ومن ثم بما يؤدى بالتبعية إلى توزيع ثمار هذه التنمية وتمتع كافة فئات المجتمع بها .

4- تحديد هامش الربح للسلع المستوردة والمحلية.

5- الحزم والعزم بشأن تحديد وفرض الأسعار الاسترشادية للسلع المنتجة محليا حسب المعايير المحددة في المحاسبة الاقتصادية للمنشآت (تكلفة الإنتاج عند الموقع + نفقات النقل + هامش الربح المعقول التاجر الجملة والتجزئة) مع المراقبة الجادة للالتزام بالأسعار المعلنة, وإسناد دور أساسي في هذا المجال للمجتمع المدني والتعاونيات الاستهلاكية, حتي لا يتم تجاهل هذه الأسعار.

6- العمل علي تقليل الفاقد السلعي خلال عمليات التداول والنقل والتخزين , وكذا تقليل نفقات النقل بالذات , بواسطة حزمة إجراءات متناسقة من بينها ضبط قواعد السير وانتقال المركبات.

7- تدشين سلسلة من حملات العمل التطوعي في مجال خدمة المجتمع, كالأنشطة المتعلقة بالنظافة والتشجير, علي أن تكون القيادات المحلية قدوة في ذلك.

8- إخضاع كافة الموارد والنفقات العامة للرقابة الشاملة بواسطة الأجهزة ذات الاختصاص وإلغاء ما يُسمى: بالموازنات والنفقات الخاصة والحسابات السرية وما في حكم ذلك.

9- وضع حدود للأرباح والحوافز لشركات قطاع الأعمال العام.

10- تقوم كل منظمة بتطوير المنطقة المحيطة بها.

11- تحويل بعض الأنشطة إلى القطاع الخاص.

12- استثمار الأماكن الفارغة.

13- الاستفادة من اتفاقيات الكوميسا.

12/1 النتائج

عند تطبيق هذا النظام يحدث ما يلي:

1- إحداث التوازن في بندى الموازنة العامة مما يحقق ما يلي:

أ- تحقيق التنمية.

ب- عدم الالتجاء إلى إصدار السندات الحكومية وما يستتبعه من ارتفاع قيمة الدين العام والفوائد.

2- الإصلاح الشامل للهياكل الإدارية.

3- تحسين جودة الخدمة المقدمة بسعر مناسب.

4- زيادة إيرادات الدولة والحد من النفقات.

5- القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي.

6- الحد من الفساد.

7- الحد من تضخم الجهاز الإدارى.

8- الحد من الاستيراد الغير رشيد.

9- تقليل نسبة البطالة وذلك من خلال إقامة المشروعات.

10- ارتفاع قيمة الجنيه المصري وانخفاض قيمة الدولار وذلك لترشيد الاستيراد وزيادة الصادرات.

11- الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

12- الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

13- رفع قيمة المعاشات.

14- الاستفادة من كل الخبرات فى إدارة موارد الدولة وتنميتها.

لكل هذه النتائج يوصى بتطبيق هذا النظام لما ما يحققه من فوائد جمة على الدولة والمواطن.

13/1**التوصيات**:

1- تطبيق هذا النظام لما ما يحققه من فوائدة جمة.

2- ضم جميع الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة وهذا يوفر (1.2 تريليون جنيه للخزانة العامة).

3- تعديل اتفاقيات تصدير الغاز المصري إلى كلا من:- أسبانيا،إسرائيل، تركيا، الأردن وهذا يوفر (52مليار جنيه) لمصر سنويا.

4- ترشيد استخدام الطاقة للمصانع كثيفة استخدام الطاقة وذلك عن طريق الحساب على الجزء المصدر من المنتجات التالية: الحديد، الاسمنت، الأسمدة، الألمونيوم، السيراميك وذلك بالسعر العالمي لأن المصانع تقوم بالتصدير بالسعر العالمي وهذا يوفر 022مليار جنيه للخزانة المصرية.

5- وضع حد أقصى لهامش الربح لجميع السلع والخدمات وخاصة السلع الاستراتيجية مثل: الحديد، الاسمنت، الاسمده، السيراميك، الألمونيوم بما لا يزيد عن (40%) وهذا يعمل على خفض الأسعار بنسبه لا تقل عن (65%).

6- استكمال كافه المشروعات المفتوحة خلال الثلاثة عقود السابقة.

7- إلغاء جميع المستشارين (بالحكومة) و(القطاع العام) و(قطاع الأعمال) و(الوحدات المحلية) من الدولة وهم من فوق سن الستين وبذلك يكون هناك وظائف جديدة يتم استحداثها تقدر بحوالي (222 ألف وظيفة) بدلا من (222 ألف مستشار).

8- تحفيز الخروج على سن المعاش وبذلك يكون هناك أخلاء مكان للوظائف.

9- عمل نظام معلومات متكامل لمؤسسات الدولة تضمن تتبع أرصدة الإفراد وبالتالي التقليل من حدة التهرب الضريبي والمساعدة في معرفة مستحقي الدعم.

10- التوسع في إقامة المشروعات الضخمة، المشروعات البديلة للسلع المستوردة،

المشروعات التي تدر دخل كبير للدولة، مشروعات التصدير، المشروعات التي تخدم قطاعات الدولة بأقل عدد ممكن من العاملين، مشروعات برأس مال الشباب.

14/1 قائمة المراجع

1/14/1 المراجع باللغة العربية:

- أسامة عبد الخالق – أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس.
- البنك الأهلى المصري، " **النشرة الاقتصادية**"، أدارة البحوث، أعداد مختلفة.
- **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، " حدود فعالية خفض نفقات الوزراء" في تجارب التقشف الحكومي"، **2016، أبوظبي**.
- المعهد العربى للتخطيط، "**عجز الموازنة:المشكلات والحلول**"، العدد الثالث والستون – مايو / أيار– 2007 ، الكويت.
- جمال محمود عطية عبيد، قضايا معاصرة في الاقتصاد المصري النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة حلوان.
- حسن فتحى، مهندس معمارى.
- حسين حسين شحاتة، **البرنامج الاقتصادى الإسلامي فى معالجة مشاكل مصر الاقتصادية،** سلسلة بحوث ومقالات في الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- دى سوتو، عالم اقتصادي
- سيد البواب، 2002، "**عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**"، الطبعة الأولى، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- صلاح جودة خبير اقتصادي، مدير مركز الدراسات الاقتصادية، "ندوات متنوعة".
- طارق حرب، مقترحا لتخفيض النفقات في موازنة 2015.
- طارق قابيل وزير التجارة والصناعة.

- عبد الله شحاتة خطاب، صالح عبد الرحمن أحمد، 2008، "**الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية**"،جامعة القاهرة.
- عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- وزارة المالية، **مجلد البحوث المالية السادس**،2012، ،.
- عادل عامر، مصر المدنية، مجلة مصرية – علمانية – ليبرالية إجتماعية.
- معهد التخطيط القومي، **الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.
- موقع وزارة المالية، الصفحة الرئيسية، عناوين رئيسية، سياسات الوزارة، مصادر التمويل.
- موازنات وزارة المالية.
- منير فخري عبد النور، وزير الصناعة والتجارة الأسبق.
- وزارة المالية، **دراسة بعنوان كيفية تطوير الهيئة العامة للخدمات الحكومية واستخدام مواردها في خفض عجز الموازنة العامة للدولة**
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- هانى قدرى، وزير المالية الأسبق.

2/14/1 المراجع باللغة الإنجليزية:

- Ball, L. and N.G. Mankkiw (1995),"What Do Budget Deficits Do", NBER ***Working Paper***, No .5263, September.

- Barro, R.J. (1989) "The Ricardian Approach to Budget Deficits", ***Journal of Economic Perspectives***, vol. 3, No.2.

- Becker, T. (1995), "Budget Deficits, Tax Risk and consumption", ***Working Paper***, No.75.

- Leibfritz, W., Roseveare, D. and Paul V.D. (1994), "Fiscal Policy, Government Debt and Economic Performance ", ***OECD Working Paper***, No.144.